الإدارة البريطانية في إمارات الساحل ١٨٢٠-١٩٤٩
الوكيل المحلي أنموذجاً (*)

الباحث/ خالد محمد الضابط النقبى

تحت اشراف

د/ عبدالله سليمان المغنى

جامعة الشارقة –دولة الامارات العربية

الملخص

ستعنى هذه الدراسة بالتعرف على منصب الوكيل المحلي الذي استحدثته بريطانيا في الخليج العربي وتحديدًا في منطقة إمارات الساحل المتصالح وهي دولة الإمارات العربية المتحدة حاليًا، لأداء بعض المهام المكلف بها من قبل الإدارة البريطانية، ومن بينها أن يكون حلقة وصل بين حكام الإمارات والإدارة البريطانية، وكذلك مساهمته في كتابة التقارير ورفعها للمسؤولين البريطانيين، كما ستُبين الدراسة نماذج من الوكلاء المحليين وبعض الأسر التي تناوبت على هذا المنصب من أبناء منطقة الإمارات قبل الاتحاد، كما ستستقي الدراسة مادتها من المصادر والمراجع التي تحتوي على معلومات ذات صلة بالموضوع. وقد خلصت هذه الدراسة الى أهمية دور الوكيل المحلي بالنسبة للإدارة البريطانية من خلال رصد الاحداث وارسال التقارير واتخاذ القرار البريطاني نحو المنطقة، وقد تبين أيضًا من خلال الدراسة أهمية موقع ساحل دولة الإمارات العربية المتحدة بالنسبة إلى بريطانيا في حفظ سيطرتها على منطقة الخليج والاستمرار بالنشاط التجاري لشركة الهند الشرقية البريطانية التي تأسست عام ١٦٠٠م.

وتهدف الدراسة أيضًا إلى التعرف على العلاقة التي تربط الوكيل المحلي وحكام الإمارات، والدور الذي لعبه الوكيل المحلي في إمارات الساحل المتصالح مع بدايات القرن التاسع عشر وهى إلغاء المنصب نهائيًّا في عام ١٩٤٩م، ومدى استفادت الإدارة البريطانية من هذا المنصب مع توضيح الأسباب، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي

(*) **مجلة المؤرخ المصرى، عدد يوليو ٢٠٢١، العدد التاسع والخمسون.**

واجهت الوكلاء في بداية الأمر، وكيف استطاع الوكيل المحلي تسهيل الكثير من المصالح البريطانية والتي كانت لا تتعدى في بدايتها مصالح الجالية الهندية البريطانية المقيمة على الساحل، بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ بنود المعاهدات البريطانية مع مشيخات الساحل المتصالح، كما وتهدف الدراسة إلى الأسباب التي جعلت من الحكومة البريطانية أن تستغني عن منصب الوكيل المحلي وخدماته بعد فترة طويلة قدمها في خدمة مصالحهم.

الكلمات الدالة: الوكيل المحلي، الشارقة، بريطانيا.

The British Administration in the Coastal Emirates 1820-1949

The Native Agent as Example

Abstract:

This study will be concerned with identifying the position of The Native Agent that Britain created in the Arabian Gulf, specifically in the Trucial States region, which is currently the United Arab Emirates, to perform some of the tasks assigned to it by the British administration, including being a link between the rulers of the Emirates and the British administration, as well as His contribution to writing reports and submitting them to British officials. The study will also show examples of Native Agents and some families who rotated in this position from the people of the Emirates region before the union. The study will also draw its material from sources and references that contain relevant information, this study concluded the importance of the role of The Native Agent for the British administration through monitoring events, sending reports and making the British decision towards a region. British East India, founded in 1600 AD.

The study also aims to identify the relationship between The Native Agent and the rulers of the Emirates, and the role played by the native agent in the Trucial States at the beginning of the nineteenth century until the abolition of the post permanently in 1949 AD, and the extent to which the British administration benefited from this position with clarification The reasons, the study also aims to identify the difficulties that faced the agents in the beginning, and how the native agent was able to facilitate many British interests, which at the beginning did not exceed the interests of the British Indian community residing on the coast, In addition to monitoring the implementation of the terms of the British treaties with the Trucial Sheikhdoms, the study also aims at the reasons that made the British government dispense with the position of the native agent and its services after a long period of time serving their interests.

Keywords: The Native Agent, Sharjah, British.

المقدمة:

لأهمية الموقع الجغرافي لإمارات الساحل، أثر كبير في جعلها ساحة للصراعات، والأطماع، والتنافس بين القوى الاستعمارية التي توالت على المنطقة بدءا من القرن السادس عشر وانتهاء بهيمنة مطلقة من قبل بريطانيا مكنتها من إحكام سيطرتها على المنطقة، كما دفعها ذلك إلى استحداث العديد من المناصب الإدارية ومنها منصب الوكيل المحلي وهو قناة اتصال بين بريطانيا وشيوخ منطقة الساحل، فكان له أكبر الأثر على معظم قرارات بريطانيا تجاه المنطقة. ومما أثار الجدل حول هذه الشخصية كونها مختلفة عن باقي وكلاء بريطانيا في الخليج، حيث استمرت فترة توليهم المنصب فترة طويلة. ولقد كان الوكيل المحلي من أبناء المنطقة مما أضفى على آرائه وزنا كبيرا. وسيتناول هذا البحث الجوانب المهمة المتعلقة بالوكيل المحلي في إمارات الساحل وأهمية وجوده وانعكاس ذلك على المنطقة بالإضافة إلى أهم الشخصيات الذين تقلدوا هذا المنصب.

أهمية الدراسة:

دخلت بريطانيا بعد إحكام سيطرتها على منطقة الخليج عموما، ومنطقة إمارات الساحل بشكل خاص في تنافس وصراع مع معظم القوى الأخرى في المنطقة، كالقوى الأوربية والمتمثلة بالوجود البرتغالي، الهولندي والفرنسي من جهة ومع القوى المحلية كالقواسم من أجل السيطرة على السواحل والموانئ، والتحكم بالطريق التجاري المؤدي الى أكبر مستعمراتهم في الهند من جهة أخرى، ومن أجل إبقاء استمرار هذه الهيمنة استحدثت الحكومة البريطانية نظامًا إداريًّا وسياسيًّا خاصًا بها تمثل في إيجاد العديد من المناصب السياسية والإدارية، ومن بينها منصب الوكيل المحلي، الذي عينته في الشارقة، والذي أصبح حلقة اتصال رئيسة بين بريطانيا وحكام منطقة إمارات الساحل المتصالح. وبناءً على كل ذلك ستتناول هذه الدراسة الجوانب المهمة المتعلقة بهذا المنصب في إمارات الساحل وأهمية وجوده، وانعكاس ذلك على المنطقة، بالإضافة إلى أهم الأحداث التاريخية التي جرت في تلك المرحلة.

مشكلة الدراسة وأهدافها:

وتكمن إشكالية الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١ . دواعي استحداث الإدارة البريطانية لنظام إداري جديد لإدارة مصالحها في الخليج العربي؟

٢ . ما سبب استحداث منصب الوكيل الوطني وأهميته للإدارة البريطانية؟

٣ . ما الشروط التي وضعتها بريطانيا لمن يتولى منصب الوكيل المحلي؟

٤ . ما المهام الملقاة على عاتق الوكلاء المحليين، وما حدود صلاحياتهم؟

٥ . من هم أبرز الوكلاء المحليين الى حين انتهاء فترة توليهم المنصب؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعرف على أسباب استحداث الإدارة البريطانية لهذا المنصب ولماذا تم إنشاؤه، والعلاقة بين الوكيل المحلي وحكام الإمارات، والدور الذي لعبه الوكيل المحلي في إمارات الساحل المتصالح من خلال هذا المنصب، وشروط التعيين لهذه المهام، ومدى استفادة الإدارة البريطانية من هذا المنصب مع توضيح الأسباب، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على نماذج من الوكلاء المحليين من أبناء المنطقة الذين تولوا منصب الوكيل المحلي وأدوا أدوارًا مهمة وشكلوا حلقة وصل فعالة بين الحكومة البريطانية وحكام إمارات الساحل المتصالح.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي القائم على استرداد الأحداث التاريخية الهامة المرتبطة بالموضوع، واستقصاء كافة المعلومات المتعلقة بها، وذلك من خلال الرجوع إلى المصادر والوثائق والمراجع ذات العلاقة بها، ثم تحليل تلك المعلومات وإخضاعها للنقد والتفسير وعرضها بشكل متسلسل ومنظم من أجل الوصول إلى المعلومات والحقائق التاريخية التي تتعلق بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: ستشمل الدراسة الفترة التاريخية من استحداث منصب الوكيل المحلي والذي بدأ منذ بداية القرن التاسع عشر في العام 1825م، وبداية تعيين الحكومة البريطانية لأول شخص لمنصب الوكيل المحلي في إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية المتحدة حاليًا) وبالتحديد في إمارة الشارقة.
- الحدود المكانية: إمارات الساحل المتصالح.

التمهيد:

أبدت السلطة البريطانية اهتمامًا بمنطقة إمارات الساحل قبيل الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها، ويرجع ذلك إلى تحول إستراتيجيتها في الخليج العربي من التركيز على السواحل الإيرانية إلى التركيز على السواحل العربية. لذا ازدادت أهمية إمارات الساحل واستطاعت الحكومة البريطانية الإشراف على منطقة الساحل من خلال تنفيذ التعاهدات التي وقعت من قبل شيوخ الساحل المتصالح وبين الإدارة البريطانية، من خلال استحداث منصب الوكيل المحلي الذي كان يقوم بدور مهم وإبقاء حكومة بريطانيا على اطلاع دائم على أحداث المنطقة من خلال التقارير التي يرسلها إلى المسؤولين البريطانيين.

الإدارة البريطانية في الخليج العربي

عملت بريطانيا على صياغة سياسة جديدة في منطقة الخليج من أجل السيطرة على تجارة الشرق، حيث إن تأسيس "شركة الهند الشرقية[1]" شكل بداية اهتمامات بريطانيا بالتجارة الشرقية، وكان حافزًا لها في وضع خطة كبرى لتأمين مصالحها التجارية ثم الاستراتيجية والسياسية في المنطقة. وطوال القرن التاسع عشر، كانت مصالح بريطانيا على أطراف الجزيرة العربية وفي المحيط الهندي في تصاعد مستمر، مما جعلها تتصدى لمحاولات القوى الإقليمية (مصر والدولة العثمانية وفارس) والأجنبية الأخرى (فرنسا وروسيا وألمانيا) للتغلغل في المنطقة. وفي الوقت نفسه، عمدت بريطانيا إلى ضرب القوى

المحلية وتفتيتها وخلق كيانات سياسية كبلتها بشتى الاتفاقيات والمعاهدات، وأدركت بريطانيا خطورة الوضع السياسي في المنطقة بعد الحملة البريطانية على القواسم عام 1819 وضرورة جعل المنطقة تحت السيطرة البريطانية والتحكم في شؤونها الداخلية والخارجية، لذا عملت على فرض العديد من المعاهدات والاتفاقيات على إمارات الخليج العربي ليتم من خلالها ربطها بحكومة الهند البريطانية، وقد تم تصنيف تلك المعاهدات البريطانية من قبل الباحثين لمرحلتين هما: [٢]

أ- مرحلة المعاهدات البحرية للفترة (١٨٠٦- ١٨٥٣)

ب- مرحلة المعاهدات السياسية للفترة (١٨٦١- ١٩١٦).

فتحت اتفاقية عام ١٨٢٠م[٣]، عهدًا جديدًا من العلاقات الرسمية بين بريطانيا ودول الخليج، وأمنًا عامًّا على نطاق واسع بالنسبة لبريطانيا، وكانت الشروط العامة التي وُضِعَت في المعاهدة، قد عملت على تكوين أسس كافة الاتفاقيات اللاحقة بين بريطانيا وإمارات الساحل المتصالح. لقد وضعت الحكومة البريطانية السياسةَ التي كان يجب اتباعها كنظام للسيطرة الثابتة المقرونة بالتعاملات الودية، وحدث ذلك بقليل من التغيُّرات في الفترة المتبقّية من ذلك القرن. وكان المقيم السياسي الذي عين في بوشهر[٤] مسؤولًا عن شؤون المنطقة كلّها، وفي عام ١٨٢٢م طُلب منه في بوشهر أن يقوم بدراسة النظام السياسي في الخليج، وإعادة تقارير الأنباء المفصَّلة إلى الرؤساء البريطانيين، وتلا ذلك تأسيس الوكالات المحلية في موانئ عربية معيّنة لتمثيل البريطانيين، والحصول على قنوات الاتصال مع إمارات الساحل المتصالح. وفي العشرينيات من القرن التاسع عشر كان يوجد وكلاء محلّيّون في كلٍّ من: مسقط، والشارقة، والبحرين على الجانب العربي، وأيضًا في: لنجة، وشيراز، وأصفهان في بلاد فارس[٥]، وأصبحت السلطة العليا في توجيه دفة السياسة البريطانية في يد وزير الدولة لشؤون الهند بعدما كانت خاضعة للملك ومجلس الوزراء، وكان يساعد الوزير مجلس وزراء خاص بالهند اُختيرَّ أعضاؤه من بين المسؤولين البريطانيين المتقاعدين في الهند ممن كانوا يحملون أرفع الألقاب

ويتمتعون بكفاءة وخبرة علمية واسعة، أما الإجراءات الإدارية فقد عهد بها إلى نُخبة من الرسميين المحترفين. [٦]

نظام هيكلة السياسية البريطانية الجديدة

أصبح الوجود البريطاني في الخليج منذ القرن السابع عشر يدار بالتعاون والتفاهم بين حكومة الهند المركزية وسلطات الهند البريطانية في كل من بومبي وكلكتا والممثلين البريطانيين في منطقة الخليج، وكان من يمثل بريطانيا يقوم بمهام تنحصر في إدارة الشؤون اليومية ومعالجة المشاكل والاضطرابات والتعامل مع المسؤولين، والإشراف على تنفيذ المعاهدات بين بريطانيا ومنطقة الخليج العربي. عمل المسؤولون البريطانيون في الهند على وضع هيكلة سياسية تعتمد عليها بريطانيا في تأمين مصالحها في الخليج، وكان نظام التمثيل السياسي البريطاني هو أساس هذه الهيكلة[٧]. وعملت الحكومة البريطانية على إبقاء وحدة عسكرية بقيادة الكابتن (توسون Thompson)[٨] على أن يكون مقرها في جزيرة (قسم أو قشم[٩])، القريبة من الساحل المتصالح لمراقبة منطقة الإمارات من هناك.

في العام 1822م أرسلت حكومة الهند الملازم جون ماكلويد (Jone) Macleod[١٠]، ليصبح مقيمًا سياسيًا في الخليج ومقره في بلدة بوشهر الفارسية لمراقبة الأحداث هناك أيضًا. أعقبه الكولونيل ستانوس(stanos) [١١] ، الذي اقترح ضرورة وجود وكيل وطني في الشارقة لكي يراقب الأحداث عن كثب ويمثل المصالح البريطانية ويقوم بإرسال الرسائل عن الأوضاع في الإمارات. فتم اختيار أول وكيل محلي اسمه علي رضا خان في العام 1825م، ليشغل هذا المنصب وسوف نتعرف عليه هو وباقي الوكلاء المحليين من خلال الدراسة لاحقًا، وذهب علي رضا خان ليقيم في الشارقة وينفذ مهمته هناك[١٢]، واتخذ المقيم السياسي مقرًا له في بوشهر على الساحل الإيراني حتى العام 1946م، وبتوجيهات الحكومة الهندية تم تعيين مسؤول بريطاني في الشارقة على الساحل المتصالح[١٣]، وكانت حكومة الهند حذرة من إرسال ضابط سياسي إلى الساحل المتصالح بسبب قسوة المناخ في المنطقة[١٤]، وقد أصبحت حكومة الهند

البريطانية هي المسيطرة على الوضع الإداري في منطقة الخليج من خلال المقيم السياسي حتى استقلالها عام 1947م،، وبعد استقلال الهند تم نقل المقيمية من بوشهر إلى البحرين، حيث أبدت السلطة البريطانية اهتمامًا بمنطقة الساحل العماني قبيل الحرب العالمية الثانية، وتحويل استراتيجيتها للسواحل العربية حيث تولت الحكومة البريطانية في لندن مسؤولية المحافظة على النفوذ البريطاني في الخليج[١٥]، وفي العام 1948 أصبح الوكيل السياسي خاضعًا لسلطة المقيم السياسي بدلًا من الوكيل السياسي في البحرين[١٦].

أهمية منصب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي

من الناحية النظرية كان المقيم السياسي[١٧] في منزلة السفير في تمثيل بريطانيا لكونها السلطة العليا بالنسبة إلى الحكام المحليين المرتبطين بالنفوذ البريطاني، حيث كان المقيم هو من يمثل السلطة البريطانية في الدول التي تسيطر عليها، وقبل عام ١٨٢٢م كان لبريطانيا مقيم سياسي في مدينة بوشهر[١٨] الواقعة على الساحل الإيراني من الخليج العربي، غير أن مسؤولياته كانت تنحصر في الشؤون التجارية أكثر منها في الشؤون السياسية وتعد مهمته بمثابة امتداد للعهود الماضية عندما كانت شركة الهند البريطانية مجرد مؤسسة تجارية، بعدها أصبح لبريطانيا تطور جديد في المنطقة للسيطرة عليها بشكل أكبر، وذلك نتيجة تدخل دول منافسة أخرى في المنطقة، مما أسفر عن وتغير مسؤولية المقيم من مسؤولية تجارية إلى مسؤولية سياسية، وتبعا لذلك تغير لقب الممثل البريطاني من المقيم البريطاني في بو شهر إلى المقيم البريطاني في الخليج، ومنح المقيم البريطاني الإشراف على جميع الممثلين البريطانيين في الخليج بمن فيهم المعتمد السياسي البريطاني في مسقط الذي بدأ عمله هناك عام 1798م[١٩].

وكانت طريقة التواصل بين المقيم والمسؤولين البريطانيين عن طريق التقارير التي من خلالها ينقل كل الأحداث في المنطقة، حتى أصبحت تلك التقارير اليوم هي المصادر المهمة من الوثائق لمعرفة الأحداث ودراستها، وتجدر الإشارة هنا الى توضيح نقطة مهمة في كيفية التفريق بين الوثائق

الصادرة من الوكالات البريطانية أو تلك التي تصدر من وزارة الخارجية البريطانية، فالوثائق سواء كانت رسالة أو تقريرًا التي تكون مذيلة بتوقيع أحد الساسة البريطانيين أو الوكلاء المحليين العاملين معهم، تكون هذه عبارة عن وثائق صادرة من الوكالات البريطانية، أما إذا وجدناها موقعة بتوقيع أحد المسؤولين البريطانيين، فتعتبر الوثيقة صادرة من وزارة الخارجية البريطانية أو من حكومة الهند البريطانية في فترة ما قبل الاستقلال(٢٠)، للمقيم السياسي صلاحيات كثيرة، ومنها الإشراف على تنفيذ السياسة البريطانية في مختلف إمارات الخليج، كذلك يقوم بصياغة المعاهدات وعقدها والتوقيع عليها، وهو الذي يوجه الأسطول البحري العامل في المنطقة حسب وجهة نظره(٢١)، وكان على المقيم السياسي أن يعمل ضمن حدود النظام السياسي الإقليمي والمحلي، وأن يخدم مصالح حكومة الهند ووزارة الخارجية وحكام مشيخات إمارات الساحل المتصالح(٢٢)، وقد تواجد عدد كبير من الساسة البريطانيين الذين تقلدوا منصب المقيم البريطاني في الخليج ويعتبر كل من لويس بيلي (Lewi Pelly) وبيرسي كوكس(Cox) (٢٣) ، أبرز وأهم من تقلد هذا المنصب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين(٢٤).

أعوان المقيم البريطاني في الخليج:

يعتبر عمل المقيم السياسي عملًا شاقًّا يتطلب بذل الكثير من الجهد، وحتى يستطيع عمل كل المهام الموكلة إليه فهو بحاجة الى معاونين لكي يقوم بأعماله، فكان هناك مقيم مساعد وطبيب ومحاسب وكاتب وأمين خزينة فضلًا عن عدد من الكتبة العرب والإيرانيين والخدم المحليين وفصيلة من الحرس، كما كانت حكومة الهند البريطانية تعين سياسيين ملحقين في كل من الشارقة والبحرين ولنجة وشيراز. وكان من يقوم بتمثيل بريطانيا في مسقط مقيمًا سياسيًّا من أصل أوربي في الفترة ما بين ١٨٠٠ و١٨١٠م، وسنة ١٨٤٠م، إلا أنه في أغلب الأحوال حتى سنة ١٨٦١م كان المعتمد الذي يمثل بريطانيا في عُمان من أهل البلاد.

ولم تترك حكومتا الهند وبومبي للمسؤولين في الخليج حرية اتخاذ

القرارات، ويرجع السبب إلى عدم وجود مواصلات سريعة بين الهند والخليج قبل افتتاح الخطوط التلغرافية سنة ١٨٦٤م[٢٥]. والذي كان له دور فعال في التواصل بين المقيم والمسؤولين البريطانيين، إضافة الى ذلك أنشأت محطة برق لاسلكي في الشارقة الى جانب إقامة أول مطار في الخليج عام 1932م[٢٦] وتحديدًا في الشارقة بعد موافقة حاكم الشارقة في ذلك الوقت الشيخ سلطان بن صقر الثاني (1924-1951م).

إن فكرة اتخاذ البحرين مقرًّا للمقيم السياسي بدلا من بوشهر، ونقل القاعدة البحرية البريطانية في عام ١٩٣٥ إلى البحرين كذلك بدلا من جزيرة هنجام على الساحل الإيراني أحدث تحولًا جذريًّا في تركيز المصالح البريطانية في الساحل العربي [٢٧]، ومنذ عام ١٩٤٨ أعيد تنظيم دار المقيم السياسي البريطاني والمكاتب التابعة لها في البحرين، حيث تتماشى مع النمط المتبع في وزارة الخارجية البريطانية وتم استبدال بعض موظفي الخدمة السياسية الهندية بموظفين من السلك الدبلوماسي فضلًا عن استبدال الموظفين الهنود بموظفين بريطانيين، وأصبح المقيم السياسي مسؤولًا عن الإشراف، على دور الاعتماد وقنصلية مسقط باستثناء المعتمد السياسي في الكويت، الذي يتعامل مع وزارة الخارجية البريطانية مباشرة، وتم زيارة عدد موظفي دار المقيم السياسي، ولا سيما إضافة مستشار مالي وسكرتير تجاري، وحصلت الموافقة على تعيين مستشار طبي للحجر الصحي ولو بصورة مؤقتة؛ لأن التعيين لم يصبح دائمًا.[٢٨]

آلية العمل بين الوكالات السياسية في الخليج العربي:

إن التنسيق بين جميع هذه الوكالات البريطانية يتم من قِبل المقيم السياسي في بوشهر حتى سنة ١٩٤٧، حينما تم نقل المقيمية إلى البحرين التي أصبحت مركزًا للنفوذ البريطاني في الخليج وبعد العام ١٩٤٧ واستقلال الهند، تولت الحكومة البريطانية في لندن مسؤولية المحافظة على النفوذ البريطاني في الخليج. وخلال هذه الحقبة، كان اكتشاف حقول النفط الهائلة يعني اكتساب منطقة الخليج أهمية جيوستراتيجية[٢٩] كبيرة في حد ذاتها ولم تعد أهميتها تكمن

بعد في علاقتها بالهند وقربها منها. [٣٠] أصبح المقيم السياسي هو من يشرف على باقي الوكالات السياسية في منطقة الخليج، ومن خلال التواصل بين المقيم السياسي والوكلاء السياسيين يتم إرسال التقارير إلى الإدارة البريطانية، حيث توثق تلك التقارير الأحداث الجارية في منطقة الخليج ومتابعتها، ثم بعد أن تصل هذه التقارير إلى الإدارة البريطانية يتم من خلال ما تحتويه من معلومات، وبناءً عليه يتم اتخاذ القرارات والإشراف على سير الأمور كما تنبغي لصالحهم وتوجيه المعلومات، والتأكد من تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين حكومة بريطانيا وشيوخ الساحل[٣١]، ومنذ منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، اعتبر الساحل المتصالح أي منطقة الإمارات العربية المتحدة كما هو اسمها اليوم منطقة بترولية هامة، وبالتالي تشعبت المصالح البريطانية فيه.

بدأت مطامع الدول الغربية تزداد نحو منطقة الخليج مما أثار حفيظة بريطانيا تجاه هذا التدخل، ففي تلك الظروف ازدادت الحاجة لوجود موظف بريطاني مؤهل بشكل أفضل للتعامل مع مثل تلك المشاكل شديدة الحساسية، أصبحت وزارات كثيرة في الحكومة البريطانية كوزارة الطيران والبحرية تنادي بتغير رئيسي في التمثيل البريطاني في منطقة الإمارات، كما تعين على الوكيل البريطاني، الاحتفاظ بحراس مسلمين لحماية نفسه ضد أي حادث عرضي قد يقع عليه، وهناك عامل آخر جذب الانتباه لضرورة وجود موظف مؤهل وهو زيادة عدد الرعايا الأجانب من غير البريطانيين الذين ارتبط وجودهم بالتنقيبات البترولية، فوجود هؤلاء لا يشكل تحديًا لسلطة البريطانيين فقط، بل خلق مشاكل قضائية أيضا، وكانت شركة نفط الساحل المتصالح على وشك إنشاء مكتب جديد لها برئاسة الإنجليز. وبدأ الباحثون عن الامتيازات النفطية يجدون طريقهم إلى الساحل بسبب سياسة الباب المفتوح التي رسمتها وزارة الخارجية الأمريكية، لذا تطلب الوضع العام تغييرا جذريا في الإدارة البريطانية في المنطقة، ليس فقط للمحافظة على المصالح البريطانية، ولكن أيضا لتعزيز الهيبة البريطانية. [٣٢]

وكان الحاكم البريطاني في الهند، أو ممثل الملكة أو الملك هناك، يقوم بتعيين أحد الإداريين البريطانيين في منصب المقيم السياسي، حيث يتولى

مسؤولية الإشراف على أولئك المعتمدين المحليين ويتابع تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات البريطانية المعقودة مع حكام المنطقة وحماية مصالح الإمبراطورية من جانبهم، كما كان المعتمدون السياسيون يقومون بمتابعة الأوضاع الداخلية للإمارات والدول التي يمثلون الإمبراطورية فيها، ويقدمون التقارير اليومية أو الأسبوعية للمقيم السياسي بشأنها، وكانت من بين مسؤوليات أولئك المعتمدين السياسيين، توفير الرعاية للمقيمين من الأجانب، وتمثيل الحكومة البريطانية أو المقيم السياسي عند اجتماعه مع حكام وشيوخ الخليج العربي(٣٣).

تطور المناصب الإدارية

1- منصب المقيم السياسي:

أصبح الخليج مثالًا واضحًا للسياسة الإمبريالية البريطانية غير الرسمية (الحكم غير المباشر لمنطقة ما)، ولتأكيد السيطرة على منطقة الخليج، فضلت الإدارة البريطانية إبقاء النموذج الإداري لحكومة الهند البريطانية للسيطرة على الخليج والإمارات المتصالحة، وذلك لأسباب تتعلق بالتكلفة والعوامل المناخية الصعبة(٣٤)، وأصبح الإشراف الإداري السياسي البريطاني عن طريق ممثلين للإدارة البريطانية في المنطقة، والمتمثل في المقيم السياسي والوكلاء السياسيين، والذين كان لهم خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر إسهامات كثيرة في توثيق العلاقات بين منطقة الخليج والاهتمام بمصالح بريطانيا والاشراف على الاتفاقيات المبرمة ما بين الطرفين استمرت لسنوات عديدة. وبدأ الوكيل السياسي (Political Agent) ممارسة مهام منصبه للمرة الأولى من جزيرة قشم، ثم انتقل إلى بوشهر على البر الرئيسي في 1822م، واندمج مع المنصب الذي كان متواجدًا بالفعل وهو "مقيم شركة الهند الشرقية في بوشهر" ليصبح المنصب "المقيم في الخليج الفارسي" (تم تغيير اللقب إلى "المقيم السياسي في الخليج الفارسي" عقب خمسينيات القرن التاسع عشر) وهو أرفع منصب لمسؤول بريطاني في الخليج، ومن ثم صاحب أعلى السلطات في المنطقة. (٣٥)

يعتبر المقيم السياسي في الخليج العربي هو المسؤول البريطاني الأكثر أهمية بين الذين عملوا في الخليج، وقد وُصف المقيم السياسي على أنه

الملك غير المتوَّج على الخليج العربي من قبل اللورد جورج كرزون George (Nathaniel Curzon) نائب الملك على الهند (1899–1905) [٣٦] ، فقد عمل المقيمون السياسيون على لعب دورًا رئيسي في الحفاظ على النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي، ويُعين المقيم السياسي من قبل الدائرة السياسية الهندية التي تتألف من ضباط محولين بالإعارة من الجيش الهندي والدائرة المدنية الهندية التي نشأت عام 1783م، عندما قامت شركة الهند الشرقية بتأسيس إدارة خارجية وسياسية[٣٧]، قبل تعيين الأشخاص لمنصب المقيم البريطاني كانوا يتلقون تدريبات خاصة لفترة طويلة داخل المنطقة نفسها التي يعملون بها، حيث يتدرجون في المناصب الإدارية إلى أن يكتسبوا الخبرة الكافية بالأوضاع المحلية قبل توليهم أي منصب مسؤول ومهم، وعلى سبيل المثال أمضى روس) [٣٨] (Ross)نحو تسع سنوات كمسؤول تحت التجربة في مناصب أقل مستوى قبل تعيينه مقيمًا بريطانيًّا في الخليج[٣٩].

يتضح مما سبق أن المقيم السياسي هو المسؤول السياسي الأرفع في الخليج والذي أشرف على متابعة الوكالات السياسية التي تم تأسيسها من الكويت وصولًا إلى مسقط، حيث كان للمقيم السياسي في بوشهر ثلاث وكالات تابعة له[٤٠]، عرفوا بالوكلاء السياسيين تم توزيعهم على مسقط والكويت والبحرين، أما في الإمارات فتم تعيين وكيل محلي في الشارقة كمساعد للمقيم السياسي[٤١].

2- منصب الضابط السياسي:

امتلكت بريطانيا أوج قوتها الكبيرة في السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر، وشكل دخول قوات جديدة للمنطقة تحديًا كبيرًا لسيادتها غير المتنازع فيها في منطقة الساحل المتصالح، كانت منطقة الخليج قد أصبحت في فترة: (١٨٩٢ – ١٩١٤م) مسرحًا للمنافسات المكثَّفة بين القوى والدول الأوربية. فقد سعى كل من الفرنسيين والألمان والروس للحصول على حرية مشاريعهم التجارية، إضافة إلى الفرس الذين أبدوا اهتمامهم كذلك بالسيطرة قليلًا على الساحل المتصالح، كل ذلك دفع البريطانيين إلى عقد اتفاقيات مانعة مع

مشيخات الخليج وإلزامهم بعدم عقد أي اتفاق أو اتصال مع دولة أخرى عدا الحكومة البريطانية[٤٢]، وسعت الحكومة البريطانية لتطوير التمثيل البريطاني في إمارات الساحل وأصبح هناك تطور ملحوظ في المصالح البريطانية تجاه الإمارات خلال فترة منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، خاصةً بعد توفر طرق مواصلات أسرع من خلال إقامة مطار الشارقة عام 1932م، والسعي من أجل الحصول على امتيازات جوية في منطقة إمارات الساحل، بالإضافة إلى اتفاقيات التنقيب عن النفط التي وقعت مع شيوخ الإمارات خلال 1937–1939م، إلى جانب تزايد التطلعات الاقتصادية والمصالح الغربية نحو المنطقة، كان على بريطانيا أن تواجه كل هذه المتغيرات والتعامل معها، كل ذلك جعل حكومة لندن تعين موظفًا يستطيع التعامل مع المستجدات، فيجب أن يكون ذا خبرة ومواصفات يملكها كاللغة الإنجليزية لينقل كل ما يحدث بشكل واضح ودقيق وأن يكون دبلوماسيًا محنكًا ليتقن التعامل والتفاوض مع شيوخ الإمارات المتصالحة[٤٣]. لذلك تقرر في العام 1937م، تعيين ضابط سياسي بريطاني في الإمارات وكان الكابتن جون بارون هاوز (J.B. Howes)[٤٤] ، أول من عُين في هذا المنصب رسميًّا عام 1939م، وتم منحه صلاحيات أوسع من تلك التي أعطيت للوكيل المحلي الذي استمر في ممارسة أعماله الاعتيادية رغم ذلك[٤٥].

إن من أكثر المشكلات التي واجهت الضباط السياسيين، هي ضرورة إيجاد آلية لحل المشكلات التي تقع بين مواطني المنطقة والأجانب خاصةً بعد تزايدهم في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، وذلك بسبب عدم وجود نظام قضائي في ذلك الوقت، مما تتطلب إنشاء سلطة قضائية في الإمارات عام 1946م[٤٦]، لم يكن للضباط السياسيين الذين عينوا في الشارقة في الفترة 1945 –1949 تواجد دائم وكانوا يقيمون فيها فقط في أشهر الشتاء[٤٧]، وبعد إلغاء وظيفة الوكيل المحلي عام 1949م، أصبح الضابط السياسي البريطاني يقيم في الشارقة بصفة دائمة ويشرف على المصالح ويمثلها بشكل كامل[٤٨]؛ إلى أن تم ترقية الضابط السياسي إلى منصب معتمد سياسي عام 1953م، وبعدها بعام تم نقل مقره إلى دبي، حيث تم إنشاء دار للاعتماد البريطاني فيها.

المصالح البريطانية من استحداث منصب الوكيل المحلي وشروطه:

أصبح للوكيل المحلي تأثير كبير على قرارات بريطانيا تجاه المنطقة وخاصةً أنه كان مختلفًا عن باقي الوكلاء السياسيين كونه من أبناء المنطقة لسهولة التعامل والقدرة على بناء علاقة ودية مع مشايخ الساحل المتصالح والتفاهم مع أهالي المنطقة؛ لأن الوكيل الأجنبي كان غير مرغوب به من قبل أبناء المنطقة، ولم يشترط أن يكون الوكيل المحلي من الساحل العربي في الخليج، ولكن يشترط أن يكون من طبقة التجار لضمان مصالح بريطانيا التجارية، وأن يجيد لغات مختلفة إضافة إلى اللغة العربية مثل الفارسية أو الهندية وأن يعرف الإنجليزية، وعليه أن يتمتع بالقدرة علي ممارسة الدبلوماسية في التعامل حتى يستطيع حل المشكلات التي تواجهه، وأن لا يتسبب بأية مشاحنات بين شيوخ المنطقة والحكومة البريطانية[٤٩]، وأن يكون ملمًّا بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، يساعده في عمله عدد من الكتبة والمترجمين والمساعدين، ويكون واجبه سياسيا وقنصليا أيضا مساعدا للمقيم السياسي البريطاني[٥٠]، وأصبح الوكيل المحلي يقوم بمتابعة الأوضاع الداخلية للإمارات، ويقدمون التقارير اليومية أو الأسبوعية للمقيم السياسي. وكانت من بين مسؤولياتهم أيضًا، توفير الرعاية للمقيمين من الأجانب، إلى جانب مهمته في تصريف الأمور من خلال حماية مصالح الإنجليز ومصالح الهنود الذين يحملون التبعية البريطانية، وتمثيل الحكومة البريطانية أو المقيم السياسي عند اجتماعه مع حكام وشيوخ الخليج العربي[٥١]، لقد تبنت الحكومة البريطانية نظامًا عرف بـ المعتمدين/الوكلاء المحليين، وعملت بموجبه في إدارتها لمستعمراتها ومحمياتها في آسيا وأفريقيا، ومن بينها محمياتها العربية في منطقة الخليج العربي، حيث تدار منذ عشرينيات القرن التاسع عشر عبر هؤلاء المعتمدين المحليين، ووفق هذا النظام الذي عُمل بموجبه في منطقة الخليج العربي منذ توقيع اتفاقية السلام العامة مع بريطانيا عام ١٨٢٠م وحتى الانسحاب البريطاني ١٩٧١.

اختيار الشارقة مقرًّا للوكيل المحلي

بدأت بريطانيا بالاعتماد على الوكيل المحلي لإدارة مصالحها منذ العام 1825م إلى 1850م، وتشير أحد التقارير البريطانية إلى أسباب اختيار وكيل محلي مقره الشارقة بأنه (تطلبت مكانة الشارقة وهي المقر الرئيسي لزعيم القواسم الشيخ سلطان بن صقر القاسمي (1803-1866م) ، وجود شخص يتميز بمواهب ومسؤوليات تفوق المألوف، لذلك قام الكولونيل ستانوس باختيار علي رضا خان للنهوض بهذه الواجبات مقابل أجر مرتفع بلغت قيمته 150 روبية في الشهر) [٥٢]، واتجهت بريطانيا لتعيين وكيل محلي لها بعدما ترسخ وجودها الدائم في الإمارات بعد تدمير الإنجليز لأسطول القواسم عام 1819م، وتوقيع معاهدة عام 1820م مع حكام منطقة الخليج، ونتيجة لزيادة المصالح البريطانية تجاه إمارات الساحل خاصةً بعد تزايد احتمالات العثور على النفط في الإمارات، تطور التمثيل السياسي للحكومة البريطانية، حيث قامت بريطانيا عام 1939م بتعيين ضابط سياسي في الشارقة، إلا أنه لم يكن قادرًا على حماية مصالح بريطانيا بسبب تدهور الوضع الأمني في المنطقة إثر تفاقم مشكلات الحدود الداخلية، والتي أعاقت عمل شركات النفط البريطانية، لذلك طلب المقيم السياسي في الخليج من حكومة لندن رفع رتبة الضابط البريطاني في الشارقة، وكخطوة أولى تم إلغاء منصب الوكيل المحلي عام 1949م، وكان جاسم الكظماوي آخر من تولى هذا المنصب، وتم رفع رتبة الضابط السياسي ليصبح مقيمًا في الشارقة طوال السنة، ثم جاءت الخطوة الثانية عام 1953م، برفع درجة الضابط السياسي إلى معتمد سياسي، وبعد ذلك بعام تم نقل مقره إلى دبي، حيث أنشئت فيها دار للاعتماد البريطاني[٥٣].

مكانة الوكيل المحلي وأهم مهامه:

إن انتماء الوكيل البريطاني إلى العرب يجعله من وجهة نظر حكومة الهند أكثر مقدرة على الحكم من أي أوربي آخر فيما يتعلق بالمؤامرات السرية في الخليج، وأن هذا الوكيل من حيث انتمائه لن يكون بعيدا عن هذه المؤامرات، ومن هذا المنظور، فقد أدى المندوب الوطني الجنسية، البريطاني

المهنة، خدمات كبيرة للمصالح البريطانية، ومع ذلك فإن سفن الحكومة البريطانية التي كانت تقوم بزيارات متكررة ومتلاحقة إلى المنطقة، فإن قادة هذه السفن كانوا من الناحية العملية بمثابة الضباط السياسيين للساحل العماني وأن نفوذهم يصل إلى البصرة، غير أن عدم إلمامهم بالعادات والتقاليد العربية ومشكلات البيئة المحلية فضلا عن صعوبة تعلمهم اللغة العربية والجدل المثار حول دور المترجمين، كل ذلك رفع من مكانة الوكيل الوطني في المنطقة. (٥٤)

ومن أبرز مهمات الوكيل المحلي، هو حماية التجار الهنود وتحصيل ديونهم من التجار المحليين، وإصدار شهادات عتق العبيد، كما كانت تتركز مهامه مراقبة وتنفيذ المعاهدات المبرمة بين دولة بريطانيا وحكام الإمارات والإشراف على الالتزام بها وخاصة تلك البنود التي كانت تنص على الامتناع عن المتاجرة بالأسلحة والرقيق(٥٥)، وجمع كافة المعلومات التي يستطيع أن يحصل عليها ويرسلها الى مقيم بوشهر(٥٦)، كان للوكيل المحلي تأثير سياسي على المستوى المحلي وعلى علاقات بريطانيا تجاه الساحل المتصالح، وقد واجه منصب الوكيل المحلي الكثير من الجدل والتأويل، فقد كان موضع اتهام وانتقاد من الجانبين المحلي والبريطاني، فمن الجانب المحلي فقد نظر سكان الساحل المتصالح الى هذا الموظف على أنه عميل وجاسوس يعمل لصالح السلطات البريطانية ويدافع عن مصالحها أكثر من البريطاني نفسه، وعلى الصعيد البريطاني الذي رأى أن هذا الموظف المحلي يتعاطف مع أبناء جلدته ولا ينسى انتماءه إلى هذه المنطقة، كما أنه لا يوافيهم بكل ما يحدث على الساحل، مستغلًا المنصب لتحقيق مصالحه الشخصية، وقد اتهم أنه غير مؤهل للقيام بدوره كممثل لبريطانيا على الساحل(٥٧)، وكان يتطلب من الوكيل المحلي الامتناع عن عدم الاتصال بالدول الأخرى الأجنبية، وفي حالة الإخلال بأي بند من نصوص الاتفاقيات تلك، كان الوكيل مطالبا برفع خبر تقريري مفصل إلى الدولة البريطانية، ومسؤولا أيضًا عن رعاية مصالح وشؤون رعايا الدولة البريطانية الموجودين على أرض الإمارات وغيرهم من الأجانب الآخرين أصحاب المعاملات التجارية وغيرها. ولم يكن أحد من رعايا الدولة البريطانية

من الشخصيات الإنجليزية مقيما في البلاد قبل الحرب العالمية الثانية، وكان إذا نشأ خلاف بين الأجانب والمواطنين حول القضايا المالية أو غيرها فالمرجع للأجانب هو وكيل الدولة، حيث يطلب منه المساعدة بالنظر في تلك الخلافات وحسم المنازعات ويوجه القضايا التي يكون أحد أطرافها مواطنا إلى حاكم البلاد لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ذلك أن مسؤولية الوكيل تقتصر على رعاية مصالح الأجانب فقط[٥٨]، كما أن الوكيل الوطني يخضع تحت سلطة المقيم السياسي في بوشهر، ويقوم بإرسال التقارير عن طريق البحر كتقارير الحروب، والخلافات، وأي اعتداء للرعايا، بالإضافة إلى رصد الحالات الصحية والأمراض والكوارث الطبيعية، كما يقوم بمنع أي اتصال بالدول الأوربية الأخرى؛ لأن بريطانيا كانت قد فرضت سيطرتها وحمايتها على المنطقة. [٥٩]

الجدير بالذكر أن هناك أوسمة كانت تعطى من قبل الدولة البريطانية لمستخدميها في عدة أقطار، وهناك أوسمة تعطى فقط في الهند يعطيها نائب الملك لمستخدميها في الهند وخارجها وهي (خانصاحب، خانبهادر)، ما عدا هذه الألقاب تأتي الأوسمة من بريطانيا من الملك، ومنها (OBE) وكان عيسى بن عبداللطيف السركال يحمل هذا الوسام، وكذلك ملك بريطانيا جورج الخامس أعطى الوسام للشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي، بالإضافة إلى وسام (MPE) قدم إلى أحمد بن راشد حاكم أم القيوين، كما أهديت عدد من الأوسمة إلى حكام البحرين والكويت وسلطنة عمان. وحصلت عائلة السركال على لقب (خانصاحب) و(خانبهادر)، بالإضافة إلى (OBE) ولكنه لا يلفظ مع التسمية.[٦٠]

أبرز الشخصيات الذين تولوا منصب الوكيل المحلي في الشارقة:

لقد مر منصب الوكيل المحلي بعدة مراحل، ففي المرحلة الأولى التي تمتد من العام 1823م الى 1850م، اعتمدت بريطانيا على وكلاء من أبناء الساحل الإيراني، أما في المرحلة الثانية فقد امتدت من عام 1850م الى 1936م، وفي هذه المرحلة كان الوكيل الوطني من أبناء الساحل وانحصر اللقب في عائلة السركال[٦١]. والمرحلة الثالثة تمتد من 1936م إلى 1949م، وفيها اعتمدت

بريطانيا على وكيل من أبناء الخليج العربي من غير مواطني الساحل المتصالح، وذلك لحاجتها إلى موظف على دراية بطرق الإدارة الحديثة في وقت زادت المصالح النفطية البريطانية في المنطقة[٦٢]، إن الشخصيات المحلية التي عُرفت باسم المعتمدين المحليين أو الوكلاء الوطنيين كانت تجمعهم عوامل مشتركة، مثل انتمائهم إلى مجتمعاتهم بحكم الولادة أو الإقامة الطويلة، وانحدارهم من عائلات النخبة التجارية، وامتلاكهم لمهارات التخاطب والمراسلة باللغات العربية والفارسية والأردية والإنجليزية.[٦٣]

وفي عام 1825م اختارت حكومة الهند السيد علي رضا خان ليتولى منصب الوكيل المحلي، ولكنه لم يستطع إكمال المهمة بسبب أنه كان دائم الشكوى من العداء الذي بينه وبين الشيخ سلطان بن صقر القاسمي، وتم تغييره بشخص آخر هو الملا حسين الذي عرف بدهائه وحنكته، وصداقته مع الشيخ صالح بن صقر القاسمي شقيق الشيخ سلطان القاسمي زعيم القواسم، واستمر الملا حسين في منصبه حتى توفي في العام 1849م، بعدها تم تعيين أبناء الملا حسين من قبل بريطانيا نظرًا لكفاءته وتقديرًا له، وهم محمد وأحمد إلا أنهم لم يكونوا مثل أبيهم في الإدارة وفشلا في المهمة[٦٤]، ثم قرر الإنجليز تعيين الحاج يعقوب بن بشير السركال لهذا المنصب عام 1850م حتى العام 1866م[٦٥]، ثم تقلد بعده المنصب الحاج عبد الرحمن بن محمد السركال عام 1867م، الذي استمر حتى العام 1880م[٦٦]، ويعتبر الحاج عبد الرحمن هو عميد أسرة السركال[٦٧]، بعد وفاته تم تعيين حاجي عبد الله قاسم الذي تولى أمر الوكالة حتى العام 1890م، بعد أن أحيل إلى المعاش[٦٨]، وفي العام 1890م تم تعيين الحاج عبداللطيف بن عبدالرحمن السركال، وفي عهده تبلور منصب الوكيل المحلي ليصبح الأكثر أهمية على الساحل المتصالح، وكانت فترة توليه المنصب الأطول ما بين الوكلاء إذ استمرت قرابة الثلاثين عامًا، وبعد وفاته عام 1919م تولى المنصب ابنه عيسى بن عبد اللطيف السركال حتى العام 1935م، ويعد عهد عيسى السركال بالعهد الذهبي لمنصب الوكيل المحلي، إذ استطاع عيسى أن يؤثر تأثيرًا كبيرًا في صنع القرار البريطاني، حيث منحته

حكومة الهند اللقب الهندي خان بهادر ويعني كبير الموظفين، وبعد وفاته تولى مهام المنصب مؤقتًا حسين عماد الذي كان يعمل كاتبًا في الوكالة لفترة قصيرة من العام 1935م إلى العام 1936م، بعدها تم تعيين السيد عبدالرزاق المحمود خلال الفترة 1936- 1945، وهو أول شخص لا ينتمي لعائلة السركال يتقلد منصب الوكيل المحلي بعد سنوات طويلة.

تولى منصب الوكيل المحلي بعدها السيد جاسم الكظماوي[٦٩] وهو كاتب سابق في وكالة البحرين. وأثناء فترته حدثت تغييرات كثيرة على المستوى المحلي والبريطاني حيث تم نقل الوكالة من بوشهر إلى البحرين عام 1946م، وكان الكظماوي هو آخر وكيل محلي يتولى منصب الوكيل المحلي حتى العام 1949م[٧٠].

وقد تغيرت الأمور مع بدايات القرن العشرين، وذلك بازدياد المصالح البريطانية التي غيرت من سياستها تجاه الساحل المتصالح، خاصةً بعد اكتشاف النفط ومحاولة التدخُّل من الدول المنافسة والسعي للحصول على امتيازات لها في المنطقة، وقد انعكس هذا الأمر على مكانة الوكيل المحلي وسلطته وازدياد الأعباء عليه، مما دعا الحكومة البريطانية إلى إعادة النظر لإدارتها في الساحل، والتفكير في استبدال الوكيل المحلي بشخص آخر أكثر قدرة على إدارة مصالحها، الأمر الذي أدى إلى تقليص سلطته وصلاحياته، ثم إلى إلغاء منصبه نهائيًّا، واستبداله بمنصب الوكيل السياسي البريطاني الذي أشرف بشكل مباشر على الساحل المتصالح لإدارة المصالح البريطانية بفاعلية أكبر[٧١].

الخاتمة وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

لعب منصب الوكيل المحلي دور كبير تجاه إدارة الحكومة البريطانية لمصالحها في الساحل المتصالح، ووضح جوانب كثيرة من تاريخ دولة الإمارات، فقد قام كل من تولى هذا المنصب بأدوار مختلفة من خلال رصد الكثير من الأحداث لم توثق إلا عن طريقهم، وذلك منذ تولى أول وكيل محلي في الساحل المتصالح عام 1823م، ومن خلال هذه الدراسه يتضح للباحث النتائج التالية:

- كشفت الدراسة أهمية موقع ساحل دولة الإمارات العربية المتحدة بالنسبة إلى بريطانيا في حفظ سيطرتها على منطقة الخليج والاستمرار بالنشاط التجاري لشركة الهند الشرقية البريطانية التي تأسست عام 1600م.
- بينت الدراسة ان الوجود البريطاني في المنطقة لم يكن سهلًا، فقد تم استحداث منصب الوكيل المحلي وخاصة أن من يمثل هذا المنصب هو من أبناء المنطقة وذلك من أجل تسهيل العلاقات مع شيوخ المنطقة الذين رفضوا التعامل مع الوجود الأجنبي، فكان التزامهم بالمعاهدات التي وقعت بين الطرفين من أهم دوافع بقاء العلاقات القوية بينهما.
- أكدت الدراسة أن بقاء منصب الوكيل المحلي خلال فترة الدراسة ارتبط باستمرار العلاقات بين بريطانيا وإمارات الساحل مما يدل على أهمية التقارير التي كانت تبعث من قبل الوكيل إلى المسؤولين البريطانيين وإبقائهم في اطلاع دائم وسيطرة على المنطق.
- أوضحت الدراسة التسلسل الإداري والهيكلة المنظمة بدءً من استحداث المنصب والمراسلات بين الوكيل المحلي ثم الى المقيم في بوشهر، وأهمية المناصب وذلك من خلال الترقيات من وكيل سياسي ثم ضابط سياسي ثم معتمد والتي كانت لهم صلاحيات مختلفة كلًا حسب منصبه.
- أبرزت الدراسة أن من يتولى منصب الوكيل المحلي يجب أن تتوفر فيه مواصفات خاصة وخاصة طريقة التعامل مع مشايخ الساحل المتصالح حتى يتمكن من أداء مهامه الموكل بها واستمراره في المنصب.
- كانت لعائلة السركال مكانة وقوة جعلتها تتعاقب على منصب الوكيل الوطني لثلاث أجيال متتالية.
- بينت الدراسة من خلال إلغاء منصب الوكيل المحلي أن هناك مهام أكثر أهمية تضمن تسعى بريطانيا للحفاظ عليها وخاصة بدايات اكتشاف النفط لذلك تم توكيل المهمة الى مسؤول بريطاني سياسي.

هوامش الدراسة:

١. شركة الهند الشرقية: تأسّست شركة الهند الشرقية عام ١٦٠٠م، وانحصرت أعمالها في البداية عام ١٦١٦م في ممارسة الأعمال التجارية في بلاد فارس عبر جاسك. وقامت في العام التالي بتأسيس وكالتين في المناطق الداخلية الواقعة في شيراز وأصفهان. وفي عام ١٦١٧م حصلت الشركة على مرسوم "فرمان" من الشاه عباس، ملك الفرس، يمنحها احتكارَ تجارة الحرير من الموانئ الفارسية. وقد افتتح ممثّلو الشركة وكالتهم الأولى في ساحل الخليج عام ١٦٢٣م في بندر عباس "غمبرون" على ساحل فارس الجنوبي، إثر الانتصار الفارسي البريطاني على البرتغاليين عام ١٦٢٢م. تحوّلت بعد ذلك تجارة هرمز إلى بندر عباس فأصبحت بذلك المقرّ الرئيس للنشاطات التجارية البريطانية في الخليج للسنوات المائة والخمسين التالية. انظر: الأرشيف الوطني الالكتروني، العهد البريطاني.

٢. الاعرجي، أزهار مؤيد مال الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، موقفه من قضايا المشرق العربي، 1971–2004، رسالة ماجستير جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٩، ص5. موقع https://www.afairui2020.com

٣. المعاهدة العامة ١٨٢٠ معاهدة وقعت بين حكام الساحل المتصالح و الإمبراطورية البريطانية تحت إشراف السير وليام كير .كانت تنص المعاهدة على التزام الموقعين بعدم القرصنة في الخليج العربي كما تمنع تجارة الاسترقاق والعبودية واستخدام كل السفن النافعة لصالح الراج البريطاني. أنظر الملحق1.

٤. مقر المقيمية في بوشهر، انظر الملحق رقم 2.

٥. الأرشيف الوطني الالكتروني، الأرشيف الحكومي، العهد البريطاني.

٦. الفارس، محمد فارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج قراءة في الوثائق البريطانية، ج2، الأهلية للنشر والتوزيع ط2، عمّان 2015، ص 632– 633.

٧. الفارس، محمد الفارس، المرجع نفسه، ص 640.

٨. الكابتن بيرونت تومسون: ضابط في القوات البحرية البريطانية،حصل على لقب المقيم السياسي وكان يعمل مترجمًا للقائد كيير .انظر كتاب ساحل القراصنة، عيسى أمين ص 200.

٩. جزيرة قشم:يسميها العرب جزيرة جسم أو الجزيرة الطويلة أو قسم (تقع في مدخل الخليج العربي في مضيق هرمز وتتبع محافظة هرمزغان الإيرانية، وهي أكبر جزيرة بالخليج ذكرها لوريمر في دليل الخليج وقال إن عدد سكانها يبلغ ١٣٥٠٠ نسمة كلهم عرب ينتمون إلى قبائل في ساحل عمان المتصالح

١٠. مقيم سياسي بريطاني انظر الملحق (3).

١١. مقيم سياسي بريطاني.
١٢. حنظل، فالح، تاريخ الإمارات العربية المتحدة المستخلص من رسائل الوكيل البريطاني في الشارقة، مقال صحفي، مجلة تراث، آفاق تاريخية خليجية، العدد 115، 2009.
١٣. الصايغ، فاطمة، الإمارات العربية والخط الجوي البريطاني إلى الشرق 1929–1952، أبوظبي، المجمع الثقافي، 1995، ط1، ص 283– 284.
١٤. برادشو، تانكرد، نهاية الإمبراطورية البريطانية في الخليج، من المشيخات المتصالحة الى الإمارات العربية المتحدة، الدار العربية للموسوعات، لبنان، ط1، 2021م، ص 49.
15. Mann, Clarence, Abu Dhabi Birth of An Oil sheikhdom second, Emirates An insight and A guide, 1975, p.87-88.
١٦. برادشو، تانكرد، المصدر السابق، ص 50.
١٧. المقيم السياسي في الخليج العربي: هو ممثل سياسي في الخليج العربي للمقيمية البريطانيةو من ١٧٦٣ حتى ١٩٧١ م. مهمته الحفاظ على درجات متفاوتة من السيطرة السياسية والاقتصادية لصالح الذراع الرسمي للإمبراطورية البريطانية على دول الخليج العربي.
١٨. مدينة بوشهر: هي مدينة على الساحل الجنوبي الغربي لإيران، في عام ١٧٦٣ صرح لشركة الهند الشرقية البريطانية حق بناء قاعدة ومركز تبادل تجاري في المدينة. وقد استخدمت كقاعدة للبحرية الملكية البريطانية، أصبحت بوشهر ميناءً تجاريًا هامًا. وقد احتلتها القوات البريطانية في ١٨٥٦م.انظر: تاريخ مدينة بوشهر موقع إلكتروني (المعرفة).
١٩. الفارس، محمد فارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج قراءة في الوثائق البريطانية، ج2، ط2، عمّان 2015، ص640–641.
٢٠. الفارس، محمد الفارس، المرجع نفسه، ص 631.
٢١. الصايغ، فاطمة، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة الى الدولة، العين، دار الكتاب الجامعي، 2000، ص188.
٢٢. برادشو، تانكرد، نهاية الإمبراطورية البريطانية في الخليج من المشيخات المتصالحة إلى الإمارات العربية المتحدة.، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2021، ص 49.
٢٣. سياسيون بريطانيون تدرجوا في المناصب الإدارية وصولًا إلى منصب المقيمية السياسية في الخليج للمزيد انظر كتاب محمد الفارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، ص 643 –646، صور شخصية للوكلاء السياسيون انظر الملحق رقم 4 والملحق 5.

٢٤. الفارس، محمد الفارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، مصدر سابق، ج2، ص 643.

٢٥. الفارس، محمد فارس، المصدر نفسه، ص 642-641.

26. The Persian Gulf, Historical summaries (1907 – 1953), v2,./ archive edition, farnham common,u.k,1987, p53.

٢٧. قاسم، جمال زكريا، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، ط١، مطبعة المدني القاهرة، ١٩٧٣، ص ٣١٨-٣١٩ .

٢٨. محمد حسن العيدروس، دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار إلى الاستقلال، ط١، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩، ص٢٠٧ .

٢٩. الجيوستراتيجية: هو التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري تجاه الدولة أو المنطقة ودراسة موقها وأهميتها.

٣٠. أولداي،لوي، متخصص في تاريخ الخليج واللغة العربية، المكتبة البريطانية، مقال، 2014، مكتبة قطر الرقمية.

٣١. نموذج من مراسلات بين المسؤولين السياسيين في المنطقة، انظر ملحق رقم (6).

٣٢. الصايغ، د.فاطمة، حنظل،د.فالح، رسائل السركال، تاريخ الإمارات العربية المتحدة المستخلص من رسائل الوكيل الوطني في الشارقة ١٨٥٢-١٩٣٥، ص ٥٢٦-٥٢٨

٣٣. عبدالله يتيم، المنامة المدينة العربية دراسة نقدية أنتثروبولوجية، صحيفة الأيام البحرينية، العدد ٩٧٤٠، ديسمبر ٢٠١٥

٣٤. برادشو، تانكرد، المصدر السابق، ص 45.

٣٥. أولداي،لوي، متخصص في تاريخ الخليج واللغة العربية، المكتبة البريطانية، مقال، 2014، مكتبة قطر الرقمية.

٣٦. كرزون، جورج ناثانيل، بلاد فارس والمسألة الفارسية، مجلد 2، لندن، لونغمان، غرين وشركاه، 1892م، ص 451.

٣٧. برادشو، تانكرد، مصدر سابق، ص 47.

٣٨. إدوارد روس Adward Ross : من مواليد بريطانيا عام ١٨٣٦م درس في معاهد مختصة في الدراسات الشرقية، وأتقن اللغة العربية، تم تثبيته في منصب المقيم السياسي البريطاني في الخليج أواخر عام ١٨٧٣م وبقي إلى عام ١٨٩٢م.

٣٩. لاندن، روبرت جيران. عمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا. ترجمة: محمد أمين عبدالله، و ازرة التراث القومي والثقافة، مسقط 1984 م، ص279.

٤٠. مقيمية بوشهر كانت تضم ضابطًا كبيرًا يسمى المقيم السياسي وكان له ثلاث ضباط مساعدين بريطانيين هم الوكلاء السياسيون في كل من مسقط والبحرين والكويت، وعلى هذا الأساس كان هؤلاء الضباط الأربعة يسيطرون على خط ساحلي حوالي

(2500) ميل من الكويت الى ظفار، وكانت قوتهم تعتمد على ست سفن حربية كانت تشكل فيلق الخليج وتذكر دائما بالقوة البحرية للدولة البريطانية. . إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني، مصدر سابق، ص 204.

٤١. الصايغ، فاطمة، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة الى الدولة، المصدر السابق، ص 188.

٤٢. موقع الأرشيف الوطني، العهد البريطاني.

٤٣. الخصوصي، بدر الدين عباس، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط2، الكويت، ذات السلاسل، 1984، ج1، ص 41 – 42

٤٤. جون هاوز أو هاوس :ضابط سياسي بريطاني في الشارقة منذ العام 1937– 1940.

٤٥. العيدروس، محمد حسن، الإمارات من الاستعمار إلى الاستقلال، الإمارات، دار الكتاب الحديث، 2002، ص25– 26.

٤٦. الحمادي، منى محمد، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة 1947– 1965، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2008، ص 57–59. وانظر محمد مرسي، دولة الإمارات وجيرانها، ط1، الكويت، 1981م، ص 103.

٤٧. عبدالله، محمد مرسي، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ط1، الكويت، 1981، ص103.

٤٨. راشد، جمانة محمد، التطورات السياسية في إمارة الشارقة 1914–1971، ط1، 2015، مكتبة عدنان، ص 96.

٤٩. برادشو، تانكرد، نهاية الإمبراطورية البريطانية في الخليج، مصدر سابق، ص 49.

٥٠. الصايغ، فاطمة، الإمارات العربية والخط الجوي البريطاني إلى الشرق 1929– 1952، أبوظبي، المجمع الثقافي، 1995، ط1، ص 283– 284.

٥١. الصايغ، فاطمة، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، دار الكتاب الجامعي 2000، العين، دولة الإمارات، ط 1،، ص190.

٥٢. يتيم، عبدالله، المنامة المدينة العربية دراسة نقدية أنتثروبولوجية، صحيفة الأيام البحرينية، موقع إلكتروني(alayam.com)، العدد ٩٧٤٠، ديسمبر ٢٠١٥، و الشيخ سلطان بن صقر القاسمي، هو رابع زعيم بارز للقواسم منذ عام (1803–1856)، ولكن كان يطلق عليه دائما " شيخ الشارقة" وأحيانا شيخ رأس الخيمة، انظر محمود بهجت سنان، إمارة الشارقة، وزراة الثقافة، بغداد 1967، ص 17.

٥٣. الفارس، محمد فارس، صفحات، مرجع سابق، ص 657.

٥٤. مهنا، محمد نصر، الخليج العربي (التطور الحديث والمعاصر)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٦، ص١٢٦.
٥٥. نوفل، سيد، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، النهضة الجديدة: القاهرة، 1967، ج2، ص33.
٥٦. مجلة تراث، وكيل المقيمية البريطانية في إمارات الساحل العماني، مركز زايد للتراث والتاريخ، العدد 119، 2009، ص29.
٥٧. مجلة تراث، المرجع نفسه، ص 29–30، وانظر أيضا فاطمة الصايغ، الوكيل الوطني ودوره في صنع القرار البريطاني في الساحل المتصالح 1823–1949، مجلة دراسات، الكويت، س18، ع69، ص 91.
٥٨. عبدالله عبدالرحمن، الإمارات في ذاكرة أبنائها (الحياة الاقتصادية)، ط١، دار الكتب الوطنية، ٢٠١٣، ص ٣٣٦–٣٣٧.
٥٩. إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني، حكومة الهند البريطانية، ط2، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2017، ص 153.
٦٠. السركال، ناصر أحمد، السركال تاريخ عائلة، مجلد، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ص 7.
٦١. يرجع أصل أسرة السركال إلي قبيلة آل علي، أما اللقب فهو في الأصل السركار، وهو مصطلح هندي يطلق على الحكومة، وأبدلت الراء لام حين دخلت هذه الكلمة منطقة الخليج العربي برقة التدخل الإنجليزي. انظر السركل تاريخ عائلة، تأليف ناصر السركال.
٦٢. الصايغ، فاطمة، الوكيل الوطني ودوره في صنع القرار البريطاني في الساحل المتصالح مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الناشر: جامعة الكويت– مجلس النشر العلمي، العدد 69، 1993م، ص91.
٦٣. يتيم، عبدالله عبدالرحمن، المنامة المدينة العربية دراسة نقدية أنثروبولوجية لمعتمد المحلي، مقال إلكتروني، موقع الأيام، العدد ٩٨٧٠ الأحد ١٧ أبريل ٢٠١٦ الموافق ١٠، https://www.alayam.com/Article/Article/402665/Index.html.
٦٤. الصايغ، فاطمة من القبيلة الى الدولة، مرجع سابق، ص 190.
٦٥. رحمه، عبدالله عبدالرحمن، الإمارات في ذاكرة أبنائها الحياة الاقتصادية، إتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ط1، 1990، ص 335.
٦٦. السركال، ناصر أحمد، السركال تاريخ عائلة، مرجع سابق، ص 5.
٦٧. الصايغ، فاطمة فاطمة من القبيلة إلى الدولة، مرجع سابق، ص 191.
٦٨. رحمه، عبدالله عبدالرحمن، المصدر السابق، ص335.

٦٩. صور شخصيات تولوا منصب الوكيل المحلي في الشارقة، انظر الملحق (7–10).
٧٠. الفارس، محمد فارس، صفحات، مرجع سابق، ص 659–660.
٧١. الصايغ، فاطمة، الوكيل الوطني ودوره في صنع القرار البريطاني، مصدر سابق، ص 91.

الـمـلاحـــق

ملحق رقم (1)

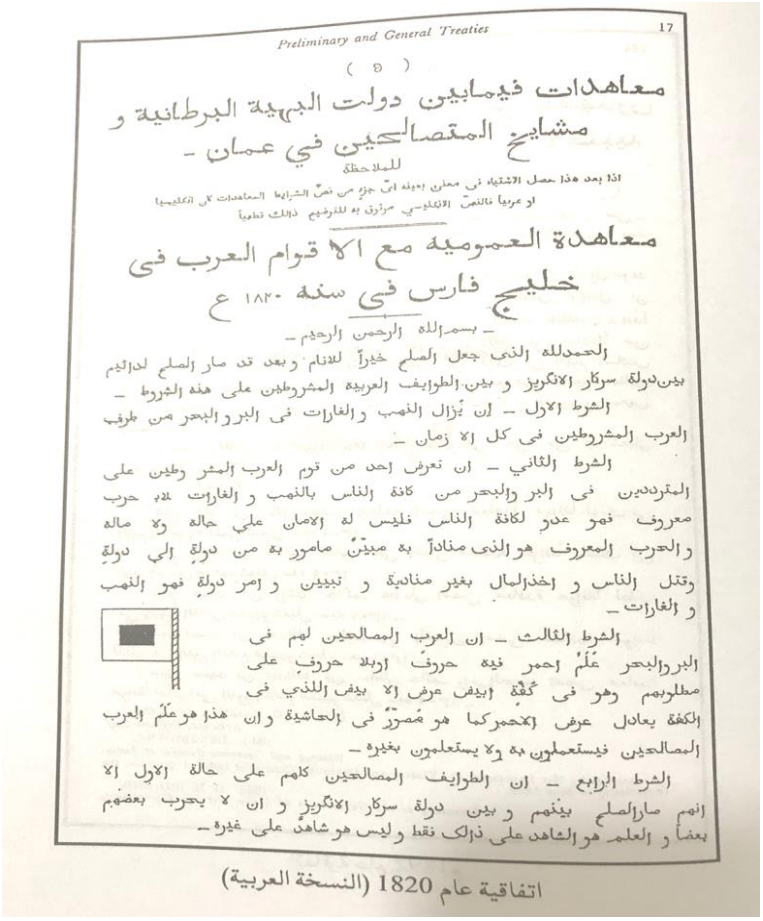

Preliminary and General Treaties 17

(٥)

معاهدات فيمابين دولت البهية البرطانية و مشايخ المتصالحين في عمان -

للملاحظة

اذا بعد هذا حصل الاشتباه في معنى بعبارة اتى جزء من نصّ الشرايط المعاهدات كل انكليسها او عربيا فالنصّ الانكليسي مرتزق به للترجيح ذالك قطعياً

معاهدة العمومية مع الاقوام العرب في خليج فارس في سنه ١٨٢٠ ع

- بسم الله الرحمن الرحيم -

الحمدلله الذى جعل الصلح خيراً للانام وبعد قد صار الصلح لدائيم بين دولة سركار الانكريز و بين الطوايف العربيه المشروطين على هذه الشروط -

الشرط الاول - ان يزال النهب و الغارات فى البر و البحر من طرف العرب المشروطين فى كل الا زمان -

الشرط الثاني - ان تعرض احد من قوم العرب المشروطين على المترددين فى البر والبحر من كافة الناس بالنهب و الغارات لاى حرب معروف فهو عدو لكافة الناس فليس له الامان على حاله ولا ماله و الحرب المعروف هو الذى منادآ به مبيّنٌ مامور به من دولة الي دولة وقتل الناس و اخذالمال بغير منادية و تبيين و امر دولة فهو النهب و الغارات -

الشرط الثالث - ان العرب المصالحين لهم فى البر والبحر عَلَمٌ احمر فيه حروف اربعة حروف على مطلوبهم وهو فى كُفّة ابيض عرض الا بيض اللذي فى الكفة يعادل عرض الاحمر كما هو مُصوّرٌ فى الحاشية و ان هذا هو علَم العرب المصالحين فيستعملون به ولا يستعملون بغيره -

الشرط الرابع - ان الطوايف المصالحين كلهم على حالة الاول الا انهم صار الصلح بينهم و بين دولة سركار الانكريز و ان لا يحرب بعضهم بعضاً و العلم هو الشاهد على ذالك فقط و ليس هو شاهد على غيره -

اتفاقية عام 1820 (النسخة العربية)

المصدر: محمد الفارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، ج 1، ص275.

تاريخ الإمارات العربية المتحدة، مختارات من أهم الوثائق البريطانية، مجلد1، ص 107- 108

Records of Emirates,vo1.1,pp.13-20

ملحق (2)

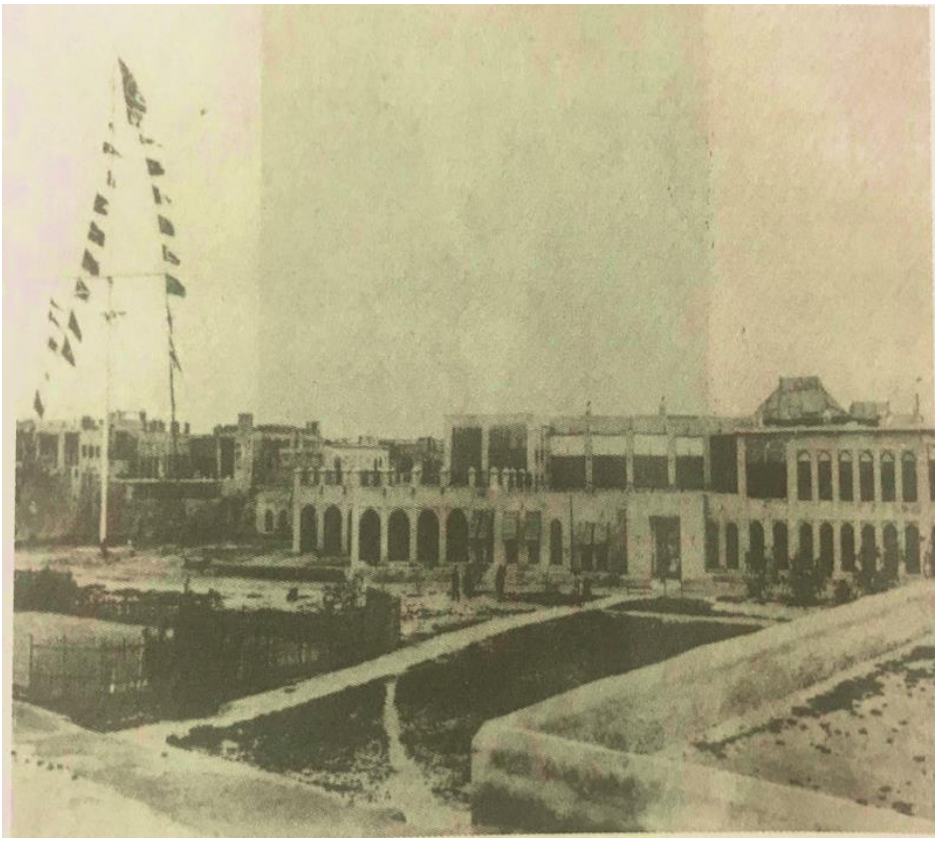

مقر المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، صورة اخذت عام 1900م

المصدر: الفارس، محمد الفارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، ج2، ص686.

ملحق (3)

الاسم	التاريخ
جون ماكلويد	1823–1822
إفرايم ستانوس	1827- 1823
ويلسون	1831 - 1827

قائمة بأسماء بعض المسؤولين البريطانيين السياسيين في الخليج (المقيم البريطاني)

المصدر: موقع إلكتروني من خلال كتاب، بتاريخ 30/03/2021:

Lorimer, *Gazetteer*, ii. *Geographical and Statistical* (1908), 2673-5; Govt of India, Admin, *Reports of the Persian Gulf Political Residency* (1873-1947); Tuson, *The Records of the British.*

ملحق (4)

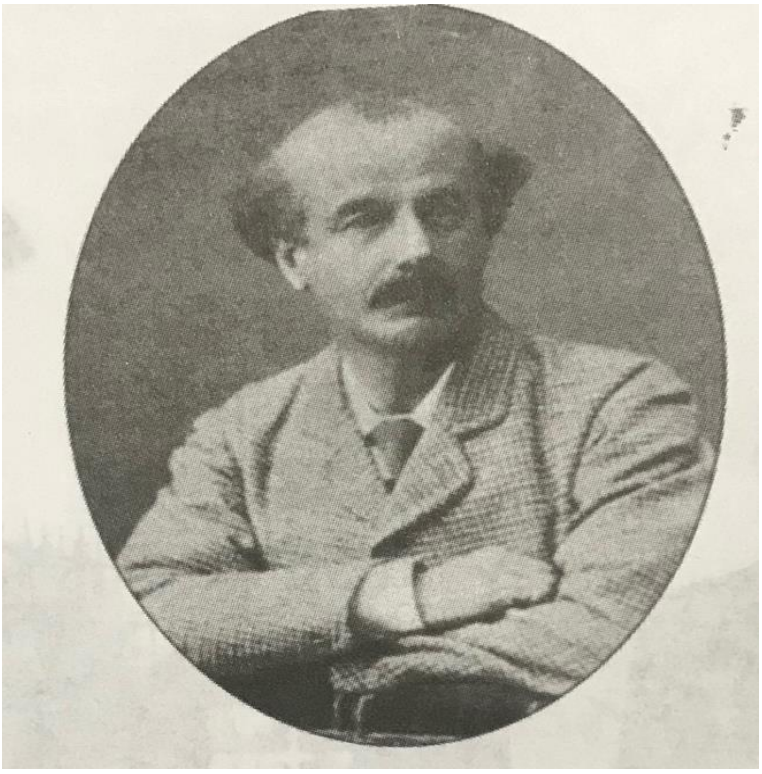

لويس بيلي المقيم السياسي البريطاني في الخليج خلال الفترة من 1862–1872

المصدر: الفارس، محمد الفارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، ج2، ص 685–687.

ملحق (5)

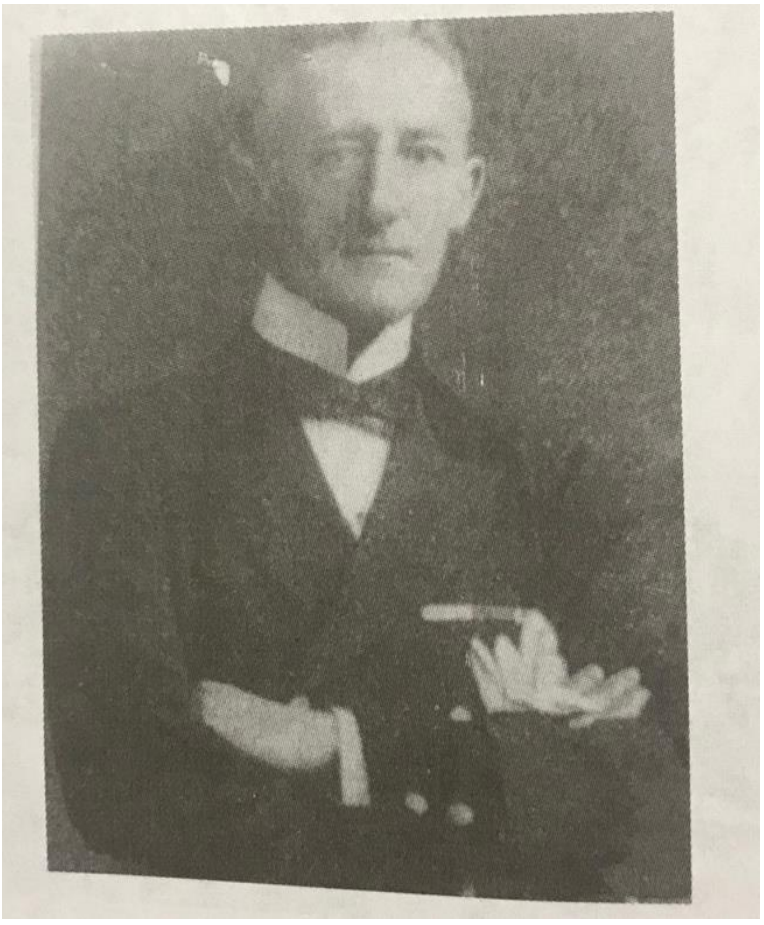

بيرسي كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج خلال الفترة من 1904 – 1913

المصدر: الفارس، محمد الفارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، ج2، ص 685–687.

ملحق (6)

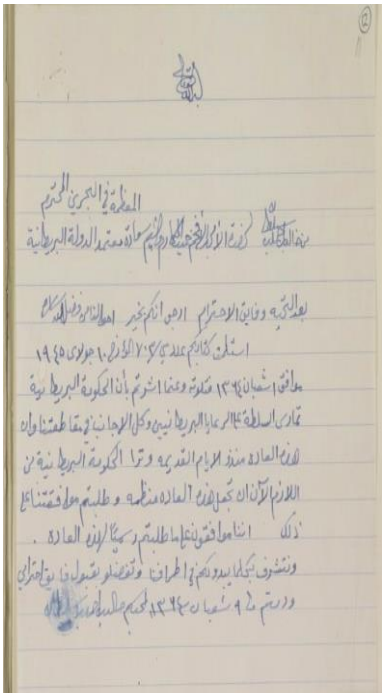

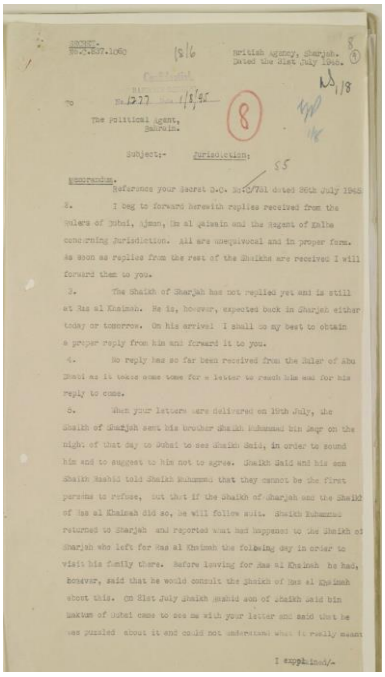

جزء من مراسلاتٍ من الوكيل السياسي بالشارقة والوكيل السياسي بالبحرين والمقيم السياسي في الخليج العربي وحكومة الهند ووزارة الخارجية وحكام إمارات الساحل المتصالح والبحرين.

المصدر: مكتبة قطر الرقمية وثيقة رقم: IOR/R/15/2/576

ملحق (7)

الوكيل المحلي للمقيمية البريطانية في الشارقة، الحاج عبداللطيف السركال 1890–1919م، الثاني من يسار الصورة

مصدر الصور: مجلة تراث، وكيل المقيمية البريطانية في إمارات الساحل العماني، مركز زايد للتراث، دولة الإمارات، أبوظبي، العدد119، 2009

ملحق (8)

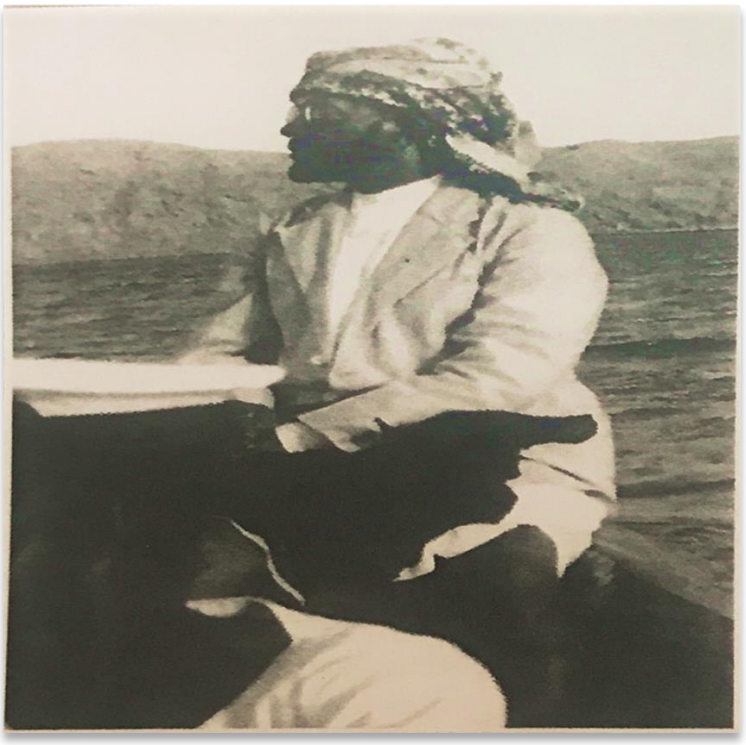

الوكيل المحلي عيسى بن عبداللطيف السركال، 1919م- 1935م

مصدر الصور: مجلة تراث، وكيل المقيمية البريطانية في إمارات الساحل العماني، مركز زايد للتراث، دولة الإمارات، أبوظبي، العدد119، 2009

ملحق (9)

الوكيل المحلي سيد عبدالرزاق رزوقي ممثل السلطة البريطانية في الإمارات خلال الفترة 1936-1945م.

مصدر الصور: مجلة تراث، وكيل المقيمية البريطانية في إمارات الساحل العماني، مركز زايد للتراث، دولة الإمارات، أبوظبي، العدد119، 2009

ملحق (10)

جاسم الكظماوي، آخر وكيل محلي للمقيمية البريطانية في الشارقة 1945–1949م

مصدر الصور: مجلة تراث، وكيل المقيمية البريطانية في إمارات الساحل العماني، مركز زايد للتراث، دولة الإمارات، أبوظبي، العدد119، 2009

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر:

أ- الوثائق الغير منشورة:

وثيقة رقم: IOR/R/15/2/576، جزء من مراسلاتٍ من الوكيل السياسي بالشارقة والوكيل السياسي بالبحرين والمقيم السياسي في الخليج العربي وحكومة الهند ووزارة الخارجية وحكام إمارات الساحل المتصالح والبحرين، مكتبة قطر الرقمية.

وثيقة رقم: IOR:l/PTS/10/237، مجلد يحتوي على برقيات ورسائل ومراسلات ومذكرات وملاحظات وتقارير مطبوعة بين الإدارة البريطانية والوكيل السياسي في منطقة الخليج العربي، المصدر مكتبة الشرق الأوسط الرقمية: www.dlmenetwork.org

وثيقة رقم: IOR/R/15/1/38,f84: رسالة من الرائد ديفيد ويلسون، المقيم البريطاني في بوشهر إلى الملا حسين، الوكيل المحلي في الشارقة.

وثيقة رقم:FO 93/137، الأرشيف الرقمي للخليج العربي: مراسلات بين الحكومة البريطانية والمسؤولين في الشارقة حول استخدام مطار الشارقة.

وثائق منشورة:

اتفاقية 1820م، المعاهدة العامة: Records of Emirates,vo1.1,pp.13-20

مقر المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، صورة اخذت عام 1900م، الفارس، محمد الفارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، ج2.

صور شخصية لسياسيين بريطانيين، الفارس، محمد الفارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، ج2.

صور شخصية للوكلاء المحليين في الشارقة، المصدر: مجلة تراث، وكيل المقيمية البريطانية في إمارات الساحل العماني، مركز زايد للتراث، دولة الإمارات، أبوظبي، العدد119، 2009

ثانيًا: المراجع

المراجع باللغة العربية

إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني، حكومة الهند البريطانية، ط2، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2017.

الصايغ، فاطمة، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة الى الدولة، العين، دار الكتاب الجامعي، ط1، 2000.

الاعرجي، أزهار مؤيد مال الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، موقفه من قضايا المشرق العربي، 1971–2004، رسالة ماجستير جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٩.

الفارس، محمد فارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج قراءة في الوثائق البريطانية، ج1، الأهلية للنشر والتوزيع ط2، عمّان 2015.

الصايغ، د.فاطمة، حنظل،د.فالح، رسائل السركال، تاريخ الإمارات العربية المتحدة المستخلص من رسائل الوكيل الوطني في الشارقة ١٨٥٢–١٩٣٥

الخصوصي، بدر الدين عباس، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط2، الكويت، ذات السلاسل، 1984، ج1.

العيدروس، محمد حسن، الإمارات من الاستعمار إلى الاستقلال، الإمارات، دار الكتاب الحديث، 2002.

الحمادي، منى محمد، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة 1947–1965، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2008.

الصايغ، فاطمة، الإمارات العربية والخط الجوي البريطاني إلى الشرق 1929–1952، أبوظبي، المجمع الثقافي، 1995، ط1.

حنظل، فالح، تاريخ الإمارات العربية المتحدة المستخلص من رسائل الوكيل البريطاني في الشارقة، مقال صحفي، مجلة تراث، آفاق تاريخية خليجية، العدد 115، 2009.

رحمه، عبدالله عبدالرحمن، الإمارات في ذاكرة أبنائها الحياة الاقتصادية، إتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ط1، 1990.

راشد، جمانة محمد، التطورات السياسية في إمارة الشارقة 1914–1971، ط1، 2015، مكتبة عدنان.

عبدالله عبدالرحمن، الإمارات في ذاكرة أبنائها (الحياة الاقتصادية)، ط١، دار الكتب الوطنية، ٢٠١٣.

قاسم، جمال زكريا، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، ط١، مطبعة المدني القاهرة، ١٩٧٣.

مرسي، محمد، دولة الإمارات وجيرانها، ط1، الكويت، 1981.

مهنا، محمد نصر، الخليج العربي (التطور الحديث والمعاصر)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٦.

محمد حسن العيدروس، دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار إلى الاستقلال، ط1، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩م.

نوفل، سيد، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، النهضة الجديدة: القاهرة، ج2، 1967.

أ- المراجع الأجنبية

- **مراجع أجنبية مترجمة:**

Lorimer J.G. Gazetter of the Persian Gulf Oman and central Arabia, VO1. 1: history, calcuta, superintendent government printing, 1915.

(ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، عُمان والجزيرة العربية، الجزء التاريخي1، كلكوتا، المطبعة الحكومية المشرفة، 1915)

Bradshaw, Tancred, the end of the British Empire in the Gulf, from the Trucial sheikhdoms to the United Arab Emirates, Arab Encyclopedias House, Lebanon, first edition, 2021 AD.

(برادشو، تانكرد، نهاية الإمبراطورية البريطانية في الخليج، من المشيخات المتصالحة الى الإمارات العربية المتحدة، الدار العربية للموسوعات، لبنان، ط1، 2021م.)

Curzon, George Nathaniel, Persia and The Persia Question, Vol. 2, London: Longman, Green & Co., 1892)

كرزون، جورج ناثانيل، بلاد فارس والمسألة الفارسية، مجلد 2، لندن، لونغمان، غرين وشركاه، 1892م.

Landen, Robert Geran. Oman since 1856: disruptive modernization in a traditional Arab society. London; Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1967

لاندن، روبرت جيران. عمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا. ترجمة: محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط 1984م.

J.G. Lorimer. Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and .Central Arabia. Historical & Geographical Volumes. 1970.

لوريمر، ج، ج. السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية .ترجمة: جامعة السلطان قابوس ومركز الشرق الأوسط بكلية سانت انطوني بجامعة أكسفورد، القسم التاريخي ج١.

- **مراجع أجنبية:**

Mann, Clarence, Abu Dhabi Birth of An Oil sheikhdom second, Emirates An insight and A guide, 1975.

The Persian Gulf, Historical summaries (1907 – 1953), v2, archive edition, farnham common, u.k,1987.

Records of the Emirates, 10 volumes,Archive edition 1990.

Miles, S.B. Across the Green Mountains of Oman.Geographical Journal,vol.18,no. 5.

Kelly, J.B. Britain and the Gulf 1795-1880. Oxford: 1968.

Lorimer J.G. Gazetteer of The Persian Gulf,Oman)15 and Central Arabia,Vol I,Part I, Archive Editions.London:1986.

رابعًا : مواقع الانترنت:

https://www.afairui2020.com

https://www.alayam.com/Article/Article/402665/Index.html.

http://awalcentre.com/Archivo/2722.html

مراكز الأرشيف:

هيئة الشارقة للوثائق والأرشيف

مكتبة قطر الرقمية.
الأرشيف الوطني، دولة الإمارات العربية المتحدة.
مكتبة الشرق الأوسط الرقمية

سادسًا: الصحف والمجلات :

عبدالله يتيم، المنامة المدينة العربية دراسة نقدية أنتثروبولوجية، صحيفة الأيام البحرينية، موقع إلكتروني(alayam.com) العدد ٩٧٤٠، ديسمبر ٢٠١٥

حنظل، فالح، تاريخ الإمارات العربية المتحدة المستخلص من رسائل الوكيل البريطاني في الشارقة، مقال صحفي، مجلة تراث، آفاق تاريخية خليجية، العدد 115، 2009.

مجلة تراث، وكيل المقيمية البريطانية في إمارات الساحل العماني، مركز زايد للتراث والتاريخ، العدد 119، 2009.

أولداي، لوي، متخصص في تاريخ الخليج واللغة العربية، المكتبة البريطانية، مقال، 2014، مكتبة قطر الرقمية.

الصايغ، فاطمة، الوكيل الوطني ودوره في صنع القرار البريطاني في الساحل المتصالح 1823–1949، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 1993. ينقل الى قائمة المقالات

يتيم، عبدالله عبدالرحمن، المنامة المدينة العربية دراسة نقدية أنثروبولوجية لمعتمد المحلي، صحيفة الأيام، العدد ٩٨٧٠ الأحد ١٧ ابريل ٢٠١٦ الموافق ١٠.

السركال، ناصر أحمد، السركال تاريخ عائلة، مجلد، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.